محاور وسياسات تنمية الثروة السمكية فى مصر

يعتبر رفع معدل الإكتفاء الذاتى من الإنتاج المحلى وتقليل الإعتماد على الخارج وتحسين ميزان المدفوعات المصرى أحد المحاور الأساسية فى سياسة الإصلاح الإقتصادى التى بدأت مصر فى تطبيقها منذ الثمانينات ومن هذا المنطلق إتجهت خطط التنمية فى مصر إلى رفع معدلات الإكتفاء الذاتى من إنتاج الغذاء من خلال الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية المنتجة للغذاء.

والموارد السمكية بشقيها سواء طبيعية أو مستزرعة تعتبر أحد الموارد الأساسية المنوط بها تحقيق هذا الهدف القومى، إلا أن إنتاج المصايد الطبيعية يواجه عدة مشكلات أثرت على معدلات تنميته خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الضغط المتزايد على إستغلال هذه المصايد والآثار السلبية الناتجة عن تلوث البيئة وتذبذب مستوى المياه فى بحيرة السد العالى وتجفيف مساحات غير قليلة من البحيرات مع غياب سياسات فعالة لترشيد إدارة إنتاج هذه المصايد فى نفس الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على الأسماك نتيجة للزيادة السكانية وإرتفاع مستوى الدخل مع محدودية زيادة الإنتاج من المصادر البديلة للإنتاج الحيوانى والداجنى–وعليه كان لابد أن تتجه سياسة الدولة إلى تنمية مشروعات الإستزراع السمكى. هذا ولقد تحددت أهداف تنمية الإستزراع السمكى فيما يلى:

- توفير إنتاج غذائى بتكلفة مناسبة لمحودى الدخل من خلال التوسع فى إستزراع أنواع من الأسماك تتميز بإرتفاع معدل نموها وكذلك معدلات تحويلها للغذاء. وتعتمد أساساً على الغذاء الطبيعى أو الأعلاف الرخيصة وعلى هذا تم التوسع فى إستزراع أسماك المبروك والبلطى.
- تحقيق التنمية الريفية من خلال تحسين المستوى الإقتصادى والغذائى لسكان الريف، وعلى هذا تم التوسع فى تربية أسماك المبروك فى حقول الأرز.
- السيطرة على الحشائش والنباتات المائية حيث تتعرض شبكة مياه الرى والصرف لمشاكل سدها نتيجة نمو الحشائش المائية والذى يؤدى إلى فقد

كميات كبيرة من المياه وإعاقة الملاحة كلياً أو جزئياً فى هذه المجارى وعلى هذا يتم تربية مبروك الحشائش للقضاء على هذه النباتات المائية حيث ثبت أن مكافحة النباتات المائية بهذا الأسلوب "المقاومة البيولوجية للنباتات المائية" أقل تكلفة وأكثر أماناً من طرق المقاومة الميكانيكية والكيماوية.

- تنمية مخزونات المصايد الطبيعية من خلال توفير صغار الأسماك وإعادة تخزينها فى المصايد الطبيعية كما يحدث فى بحيرة قارون حيث تم تخزين صغار أسماك البورى وموسى والجمبرى التى تتلائم مع الظروف البيئية المتغيرة فى البحيرة نتيجة إرتفاع ملوحة مياهها.
- تحقيق الهدف الإستراتيجى وهو تنمية المناطق خارج وادى النهر الضيق وهذه المناطق بالتحديد سواحل سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالى الغربى.

وفى تصورنا أن إقتراح أى سياسات جاده لتحقيق الأهداف الموضوعه يجب أن تبدأ مما هو قائم الآن وذلك من خلال التعرف على الوضع الحالى لهذا النشاط وتقييمه وتحديد مؤشرات كفاءته وتحديد المشاكل والمعوقات القائمة والأمكانيات المتاحة والتى على أساسها يمكن وضع خطط وسياسات التنمية بما يضمن تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية وإجتماعية من الموارد الموجهه لهذا النشاط من خلال رفع كفاءة المزارع القائمة والتوسع فى المشروعات الجديدة.

وسائل النهوض بالمصايد السمكية فى مصر

هناك العديد من المشاكل التى تواجه المصايد الطبيعية منها على سبيل المثال:

١. عدم إجراء مسح دقيق وشامل لتحديد مناطق الصيد فى البحرين الأحمر والمتوسط وهى مناطق تجمع وتكاثر ونمو الأسماك وبالتالى عدم وجود خرائط سمكية لكل نوع منها يحدد عليه طبيعة القاع وأماكن تجمعات الأسماك ومواسمها ونوعيتها وإقتصادياتها والتى يجب ان تكون فى متناول الصياد العادى والذى يعتمد على خبرته فيها فقط.

٢. يؤدى الصيد طوال العام وبوسائل الصيد المخالفه وعلى مسافات قريبة من السواحل إلى الإضرار بالمخزون السمكى وتعتبر السواحل القريبة من الشواطئ أماكن حماية وتواجد يرقات الأسماك وفى نفس الوقت أماكن تواجد الجمبرى الذى يسعى إليه أصحاب السفن على حساب باقى المخزون من الزريعه والأسماك الصغيرة.

٣. معظم مراكب الصيد غير معده الإعداد الكافى للصيد فى البحار خارج المياه الإقليميه من حيث صغر قوة موتورها وعدم وجود وسائل تبريد وتجميد حديثه وعدم وجود أجهزة تحديد أعماق أو تجمعات الأسماك والتى لا تتواجد إلا فى مراكب الصيد الكبيرة.

٤. عدم إعداد موانئ الصيد الإعداد الجيد والكامل والذى تتطلبه هذه الموانئ وفى بعضها لا توجد موانئ من الأصل.

وللنهوض بالمصايد السمكية فى مصر يجب إتخاذ الآتى:

١. الإهتمام بالإحصاءات السمكية وإستخدام أحدث الطرق اللآزمة لتوفيرها حيث تعتبر هذه الإحصاءات هى الأساس والمؤشر للمنتج والمستثمر والباحث بالنسبة لأى مشروعات إستثمارية وذلك للتنبؤ والتخطيط للإحتياجات الفعليه فى التنمية.

٢. العمل على حماية البيئة من التلوث نتيجة القاء المخلفات الصناعية والزراعية والبشرية لما لها من تأثير على الثروة السمكية بالإضافه إلى أثرها على الصحة العامه.

٣. توفير الإحتياجات اللآزمة لأعمال البحث العلمى وتسجيل المعلومات المتوفرة عن الإنتاج وتحليلها للإستفادة منها لمتابعه المتغيرات التى تطرأ على مصادر الثروة السمكية سواء فى البحار أو البحيرات أو الإستزراع السمكى.

٤. تنمية المصايد الطبيعية كالبحيرات بالعمل على تطهير جميع البواغيز وأقامه حواجز للأمواج على فتحات البحيرات لحمايتها مع إنشاء فتحات

وبواغيز جديدة حتى تمكن من زيادة إمداد البحيرات بالمياه والزريعه والأسماك مع تنظيم الصيد وتجريم صيد الزريعة من البواغيز.

٥. الحد من تجفيف البحيرات الشمالية والتى تعتبر المرعى الطبيعى والمناسب لتفريخ الأسماك.

٦. توفير مراكز لتسويق الأسماك وتعميمها فى مناطق الإنتاج مثل بورصة كفر الشيخ، سوق دمياط الجديد بدلاً من تجميع الأسماك فى سوق العبور بالقاهرة والذى يصب فيه إنتاج دمياط، السويس، كفر الشيخ، البحر الأحمر.

٧. قيام شرطه المسطحات المائية بدورها المكلفه به لتأمين وحماية الثروة السمكية مع تدعيمها بالإمكانيات اللآزمة وأحدث وسائل السيطرة لإمكان القيام بعملها على أكمل وجه فى تنفيذ وتطبيق القانون.

٨. إعطاء البحيرات المزيد من الإهتمام من حيث إدارتها ورعايتها مع ضرورة وجود جهاز إدارى مستقل لكل بحيرة على مستوى وكفاءة عاليه للقيام بأعمال الإدارة والسيطرة بدلاً من تعدد تبعيتها لأكثر من محافظه وأكثر من إدارة وأكثر من جهة.

٩. العمل على رفع القيود المفروضة على قطاع الصيد بالبحرين الأحمر والمتوسط والسماح بالصيد فى المياه الإقتصادية وهى بين المياه الاقليمية والدولية والتى تستغلها أساطيل الصيد الأجنبية لغياب التواجد المصرى.

١٠. العمل على فتح ميادين صيد جديدة مع دول الجوار ذات المصايد الغنية كاليمن والسودان والصومال وإريتريا والسنغال بإقامة إتفاقيات ثنائيه برعاية الدوله دون الإعتماد على الإجتهادات الفردية والتى يتعرض بعضها لأعمال القرصنة والنهب مثلما حدث فى اليمن والصومال حديثاً.

١١. إعادة إنشاء أسطول أعالى البحار للصيد فى المحيطات (وهى مياه مسموح بالصيد فيها لجميع الدول) وإدارته إدارة صحيحة بالإشتراك مع القطاع الخاص أو ترك القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة بعد تسهيل مهمته حيث كانت

مصر تمتلك أسطول للصيد فى أعالى البحار ولم يستمر طويلاً وتم التخلص منه بعد فترة قصيرة لسوء الإدارة.

١٢. توفير سفينة أبحاث متعددة الأغراض لدراسة المصايد والبيئة المائية وتأثير التلوث على الكائنات وتوزيع وتواجد الأسماك.

١٣. إنشاء مراكز تدريب وتعميمها فى برامج وزارة التربيه والتعليم خاصة فى المدارس الثانوية الزراعية على أن يقوم بها متخصصون فى هذا المجال.

١٤. تدعيم إدارات الارشاد بالمناطق التابعه للهيئة للقيام بأعمالها بعيداً عن المركزية لتوعية وإعداد الصياد والبحار والتدريب على التقنيات ووسائل الصيد الحديثة مع توعية الصيادين بالمواعيد المناسبة للصيد بالحرف القانونية وبقانون الصيد وتعريفهم أن الأسماك الكبيرة هى للصياد والأسماك الصغيرة هى فى النهاية للصياد بعد المحافظة عليها والتدعيم بالكوادر الفنية والإشاردية للقيام بأعمالها.

١٥. إعادة النظر فى صياغة قوانين الثروة السمكية ومراجعة قوانين الصيد ومراجعة قوانين الهيئات الأخرى كالرى وتغليظ العقوبات حتى لاتفقد الدولة الملايين نتيجة تخريب البحيرات مع إقرار مبدأ المصادرة للمخالف والأهم تنفيذ وتطبيق القانون دون محاباه أو مجاملة.

١٦. التنسيق بين الجهات المعنية على مستوى الدولة فى حالة إقامة بعض المشروعات داخل البحيرات ومصادر الثروة السمكية أو البحار.

١٧. الإهتمام بالبعد الإجتماعى للصياد خلال فترة توقف الصيد بتقديم الدعم المادى الكافى وتوفير القروض لسد إحتياجاتهم من خلال الجمعيات الخاصة بهم أو النقابات أو صناديق خدمة الصياد.

١٨. الإعفاءات الجمركية والضرائب أو جزء منها على أدوات الإنتاج ومستلزماتها سواء لأسطول الصيد أو المزارع لتشجيع الأفراد على الإنتاج.

١٩. التوسع فى إنشاء مصانع الشباك بكافة أنواعها والأعلاف المتخصصة.

٢٠. توحيد جهة الإشراف بدلاً من تعدد جهات الإشراف لسد الثغرات التى ينفذ منها المخالفون ومنعاً لتضارب القرارات والإزدواجية فى التعامل والمعايير فعلى سبيل المثال وزارة الزراعة يتبعها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وشركة المصايد الشمالية والمعدات، وزارة التضامن الاجتماعى ويتبعها الشركة المصرية لتسويق الأسماك، وزارة البحث العلمى ويتبعها معهد علوم البحار، وزارة الداخلية ويتبعها شرطة المسطحات المائية، وزارة الصناعة ويتبعها مصانع تعليب وتجميد الأسماك، وزارة التعمير لوقت قريب كان يتبعها جهاز تنمية السد العالى، المحافظات لها بعض الإدارات المعنية بالثروة السمكية وبعض المزارع وأدى ذلك إلى:

- تعدد القرارات وتضاربها وعدم التنسيق.
- خفض الكفاءة الرقابية والتنظيمية وتشتت المسئولية.
- عدم الاستقرار النفسى للعاملين لتميز بعض الجهات عن الأخرى.
- أدى التنظيم الإدارى الحالى لقطاع الثروة السمكية إلى أن كل وزارة تقوم بإتخاذ القرارات الخاصة بالشركة أو الشركات التابعة لها والتى تتعلق بنوع وكمية الأسماك التى تنتجها والمكان والزمان الذى يتم فيه الإنتاج ومقدار ونوع مستلزمات الإنتاج وأسلوب وطرق الإنتاج والتسويق وغيرها من القرارات الفردية دون أى تنسيق سابق مع الجهات الأخرى وتكون محصلة هذه القرارات سوء إستخدام المستلزمات الإنتاجية وعدم إتزان التنمية الإقتصادية والإجتماعية لقطاع الإنتاج.